الصباح الدولية
21
العدد 1884 - السنة السابعة
الأربعاء 13 شعبان 1436 - الموافق 11 يونيو 2014
Wednesday 11 June 2014 - No.1884 - 7th Year

مقاتلوها سيطروا على محافظة نينوي.. بعد هروب مفاجئ للقوات النظامية منها

العراق يقع في فخ «داعش»

الحكومة تدعو البرلمان لإعلان حالة الطوارئ وتفتح باب التطوع أمام المواطنين

نوري المالكي

بغداد - «وكالات»: دعت الحكومة العراقية امس البرلمان لإعلان حالة الطوارئ على خلفية «سقوط» محافظة نينوى في أيدي مجموعات مسلحة مناهضة للحكومة، بينما لقي ثلاثون شخصا حتفهم في انفجار بعبوة.

ونقلت وكالة الصحافة الفرنسية عن مسؤول عراقي حكومي قوله إن مجلس الوزراء قرر وضع القوات الحكومية في حالة «تاهب قصوى» بمختلف أنحاء البلاد.

واعلنت الحكومة في بيان انها ستسلح كل مواطن يتطوع «لدحر الارهاب»، معلنة التعبئة العامة في البلاد.

كما اعلنت الحكومة برئاسة نوري المالكي في بيانها عن اعادة هيكلة الاجهزة الامنية، وعن اعادة رسم خططها الامنية ايضا.

وجاء ذلك عقب إعلان رئيس مجلس النواب العراقي أسامة النجيفي امس «سقوط» محافظة نينوى «بشكل كامل بيد مسلحين»، وذلك بعد هروب مفاجئ للقوات الامنية ادى إلى سقوط كل مواقع القيادة ومخازن الأسلحة وكذلك مطار الموصل والسجون.

واضاف النجيفي ان ما حدث في نينوى أمر كارثي لا بد من التحقيق فيه لأنه نتج عن إهمال القوات الأمنية رغم علمها المسبق بوجود من سماهم الإرهابيين في المحافظة.

وبيّن النجيفي أنه وبعد احتدام المعارك داخل الموصل تخلت كل القوات العسكرية عن أسلحتها ومدرعاتها «لقمة سائغة» في يد المسلحين وفرّت هاربة من المدينة التي تشكل مركز محافظة نينوى ثاني أكبر المدن العراقية.

ودعا النجيفي في مؤتمر صحافي كل القوى السياسية لصد هذه «الهجمة الإرهابية، وبذل كل ما يتطلب والاستعانة بالمجتمع الدولي» للحد من المخاطر التي ستنجم عن تقدم المسلحين. وأوضح أن «مسلحين يتوجهون إلى محافظة صلاح الدين لاحتلالها».

«ويمثل سقوط الموصل في أيدي المجموعات المسلحة المناهضة للحكومة حدثا استثنائيا بالنسبة إلى الوضع الأمني في العراق بشكل عام لما تحظى به هذه المدينة من أهمية إستراتيجية.»

وبيّن أن «نينوى تعد ثاني أكبر مدينة في العراق.. ووجود هذه المجاميع الإرهابية المجرمة الكبيرة لا يهدد العراق فقط وإنما يهدد المنطقة والشرق الأوسط».

وأشار إلى أن المنطقة بها منابع المياه والنفط.

وكان مصدر مسؤول في وزارة الداخلية العراقية قد قال لوكالة الصحافة الفرنسية إن «مجموعات من المسلحين سيطرت على مبنى المحافظة وعلى القنوات الفضائية وبثوا عبر مكبرات الصوت أنهم جاؤوا لتحرير الموصل وأنهم سيقاتلون فقط من يقاتلهم».

وأضاف أن «أفراد الجيش والشرطة نزعوا ملابسهم العسكرية والأمنية «...» وأصبحت مراكز الجيش والشرطة في المدينة فارغة، في حين قام المسلحون بإطلاق سراح سجناء» من السجون في المدينة. وتابع أن «مدينة الموصل خارج سيطرة الدولة وتحت رحمة المسلحين».

وبث ناشطون عراقيون صوراً لما قالوا إنها اشتباكات بين مسلحين وقوات الأمن في محافظة نينوى.

وتظهر الصور انتشار المسلحين في عدد من الأحياء الغربية والجنوبية لمدينة الموصل، كما تظهر آليات مدمرة للشرطة الاتحادية والجيش.

وفي وقت سابق امس اعتبر محافظ نينوى أثيل النجيفي ان انهيار قوات الامن والجيش «السريع في مدينة الموصل يوحي بتقصير مقصود».

وذكر النجيفي أن معظم المسلحين ينضوون تحت راية تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، وأشار إلى أن تأثيرهم لن يقتصر فقط على الموصل بل سيكون على كل المنطقة، داعيا إقليم كردستان العراق للتدخل بعد هذه التطورات الميدانية.

ودعا أهالي الموصل إلى «تشكيل لجان شعبية لحماية المناطق السكنية من مسلحي تنظيم الدولة»، واعتبر أن مدينة الموصل توشك على الضياع بين انسحاب أهلها وتحكم الغرباء في أحوالها.

وفي سياق التطورات الميدانية، ذكرت مصادر أن «مسلحي تنظيم الدولة الإسلامية سيطروا على سجن بادوش الخاص بجرائم الإرهاب والجرائم الكبرى وأطلقوا سراح مئات المعتقلين المحكومين في قضايا أمنية».

ونقل مراسلون عن قيادي في المجلس العسكري لثوار العشائر قوله إن «مقاتلي تنظيم الدولة تمكنوا اليوم،الثلاثاء، من السيطرة على سجن بادوش بعد اقتحامه وإطلاق سراح جميع السجناء فيه».

وأضاف المصدر ذاته أنه تمت السيطرة أيضا على سجن مكافحة الإرهاب في المحافظة وإطلاق سراح أكثر من سبعمائة سجين، وكذلك سجون مراكز الشرطة في المدينة، حيث أطلق سراح أكثر من 425 سجينا أيضا.

وبحسب مصادر أمنية فإن المسلحين سيطروا أيضا على منطقة الكيارة الواقعة بين الموصل وأربيل، في حين أكد مصر أمني كردي إغلاق سلطات إقليم كردستان المنفذ الرئيسي بين الموصل وأربيل.

«داعش» يواصل زعزعته لأمن العراق

النجيفي: كل القوى السياسية مدعوة لصد هذه الهجمة الإرهابية والاستعانة بالمجتمع الدولي

مسلحو التنظيم يطلقون سراح السجناء المحتجزين في سجن بادوش

الحكومة الأردنية تغلق قناة العباسية المعارضة للمالكي وتعتقل العاملين فيها

عمان - «وكالات»: أكدت الحكومة الأردنية إغلاق قناة «العباسية» العراقية المعارضة، وذلك بعد انباء عن اقتحام مقرها من قبل قوات الأمن الأردنية الأربعاء الماضي واعتقال العاملين فيها. من جهتها، تتحسب قنوات عراقية أخرى تبث من الأردن لقيام عمّان بالإجراء نفسه ضدها.

وعن إغلاق قناة العباسية أوضح رئيس هيئة الإعلام الأردنية أمجد القاضي -المعنية بمنح التراخيص لوسائل الإعلام- أن الإغلاق حصل بالفعل، لكنه نفى وجود أي ضغوط من الحكومة العراقية على بلاده لإغلاق القناة.

وأضاف القاضي أن الأردن أوقف بث قناة العباسية التي كانت تبث من أراضيه بشكل سري ودون الحصول على ترخيص.

ونفى بشدة تلقي الحكومة الأردنية أي طلبات من الحكومة العراقية لإغلاق قناة العباسية أو أي قناة أخرى، لكن مواقع إعلامية عراقية مقربة من رئيس الحكومة العراقية نوري المالكي تحدثت عن استجابة الأردن لضغوط مارستها بغداد لإغلاق العباسية وقنوات أخرى معارضة تبث من الأردن بعد اتهامات لها بـ«التحريض الطائفي».

وأكد إعلاميون عراقيون وسوريون في الأردن أن الشرطة الأردنية اعتقلت أثناء دهم مقر القناة مساء الأربعاء الماضي مدير القناة الإعلامي العراقي غارون محمد، كما اعتقلت 12 من العاملين فيها، منهم أربعة صحافيين سوريين.

وقال إعلامي عراقي -فضل عدم ذكر اسمه- إن قنوات إعلامية عراقية أخرى بدأت تتحسب لأي إجراء ضدها من قبل السلطات الأردنية. وقال إن قناة «الفلوجة» المملوكة لرجل الأعمال العراقي خميس الخنجر أوقفت بثها من عمان بعد إغلاق السلطات الأردنية قناة العباسية.

وتتخذ قنوات عراقية عدة من الأردن مقرا لبثها -بحسب إعلاميين عراقيين- ومنها قنوات بغداد والفلوجة والعباسية والبابلية ودجلة وغيرها.

وطالب بيان صادر عن لجنة الحريات في «رابطة الصحفيين السوريين» المعارضة السلطات الأردنية بالإفراج فورا عن الإعلاميين السوريين الذين اعتقلوا الأربعاء الماضي. وقال بيان للرابطة إن السلطات الأردنية اعتقلت أربعة إعلاميين سوريين من مكان عملهم ومن ثم حجزتهم 15 يوما على ذمة التحقيق بسبب عملهم في مؤسسات إعلامية على أراضي الأردن دون الحصول على التراخيص اللازمة لذلك.

وبحسب الرابطة، فإن السلطات الأردنية لم تمنح السوريين تراخيص عمل بعد بدء الثورة السورية، مذكرة باعتقالات مماثلة لإعلاميين سوريين من قبل السلطات الأردنية حدثت سابقا وتم الإفراج عنهم لاحقا بعد تعهدهم بالحصول على تراخيص عمل.

يشار إلى أن المالكي كان توعد الشهر الماضي القنوات الفضائية ووسائل الإعلام بإجراءات عقابية شديدة إذا تعرضت للجيش وما يقوم به من عمليات في غرب البلاد، ودعا حينها الأجهزة المعنية إلى مراقبة برامج الفضائيات التي تطعن في القوات المسلحة والأجهزة الأمنية، مضيفا انه يصنف ما تقوم به هذه القنوات تحت بند «الخيانة العظمى».

مصرع 28 شخصا بانفجار عبوتين وسط بعقوبة

بغداد - «وكالات»: قتل عشرون شخصا واصيب 28 بجروح في انفجار عبوتين ناسفتين استهدفتا امس مشيعين وسط مدينة بعقوبة شمال شرق بغداد، حسبما افادت مصادر امنية وطبية وكالة فرانس برس.

وقال ضابط برتبة عقيد في شرطة المدينة «قتل عشرون شخصا واصيب 28 بجروح جراء انفجار عبوتين ناسفتين استهدفتا مدنيين كانوا متوجهين الى مقبرة وسط بعقوبة «60 كلم شمال بغداد»».

وكان الضحايا في طريقهم لدفن استاذ جامعي اغتيل على يد مسلحين مجهولين في ساعة متاخرة من ليلة امس الاول، وفقا للمصادر.

واكد الطبيب احمد العزاوي في مستشفى بعقوبة حصيلة الضحايا.

تمهيدا لفرض العقوبات عليهم

اليمن: الأمم المتحدة ترسل فريقاً من الخبراء ... لتحديد معرقلي الحوار الوطني

صنعاء - «وكالات»: وصل صنعاء امس فريق خبراء الأمم المتحدة المساعد للجنة العقوبات الدولية بشأن اليمن، في اول زيارة له منذ تشكيل لجنة العقوبات بقرار من مجلس الأمن الدولي وفق ما نقل مراسلون عن مصدر دبلوماسي.

وكان المجلس حدد في قراره رقم 2140 مهام الفريق بتزويد لجنة العقوبات بمعلومات لتحديد الأفراد والكيانات الذين يعملون على تقويض العملية السياسية في اليمن، كما طلب القرار رفع تقرير إلى اللجنة في موعد اقصاه 25 يونيو الجاري.

واصدر مجلس الأمن في 26 فبراير الماضي بالإجماع قراره بشأن تشكيل لجنة عقوبات ضد من يعرقلون التسوية السياسية ويهددون أمن واستقرار اليمن.

ونص القرار على أن مهام لجنة العقوبات هي مراقبة وتسهيل تجميد الأموال ومنع السفر وتقصي معلومات عن الكيانات والأشخاص المتورطين في عرقلة المرحلة الانتقالية.

كما نص على فرض عقوبات على من يعرقل استكمال نقل السلطة أو يعيق تنفيذ مخرجات مؤتمر الحوار عبر أعمال عنف أو الشروع في انتهاكات لحقوق الإنسان.

ولم يحدد القرار اسم أي من الأفراد أو الكيانات التي يجب أن تواجه بمثل هذه العقوبات، لكنه نص على تأسيس لجنة تكون مهمتها تحديد من الذي يجب أن تفرض عليه هذه العقوبات، مع متابعة تنفيذها.

وأشار القرار إلى أن عملية انتقال السلطة في اليمن لم تكتمل حتى الآن رغم الاتفاق على ذلك من قبل الأطراف الموقعة على المبادرة الخليجية.

كما يدعو القرار قوى الحراك الجنوبي والحوثيين إلى نبذ العنف، ويدعم جهود اليمن لاستعادة الأموال المنهوبة، ويعبر عن تمسكه بنتائج مؤتمر الحوار الوطني.

وأدرجت مسودة القرار تحت الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، والذي يتيح لمجلس الأمن القيام بأعمال عسكرية في حالات تهديد السلم والإخلال به.

ويستهدف القرار الفئات أو الأشخاص الذين «يعرقلون أو يضعفون التطبيق الكامل للعملية الانتقالية السياسية» في اليمن، ويقومون «باعتداءات على البنى التحتية الأساسية، أو يقومون بأعمال إرهابية»، وينتهكون حقوق الإنسان والقوانين الإنسانية الدولية.

ويكافح اليمن للوصول إلى الديمقراطية عبر مرحلة انتقالية يقودها الرئيس عبد ربه منصور هادي في أعقاب ثورة شعبية عام 2011 أدت إلى تنحي الرئيس المخلوع علي عبد الله صالح بعد 33 عاما من حكمه البلاد. وتسعى السلطات الانتقالية للتصدي لهجمات مسلحين تابعين لتنظيم القاعدة في الجنوب وأخرى تابعة لجماعة الحوثي في الشمال، وعقد مصالحة وطنية ووضع مسودة لدستور جديد للبلاد وإجراء انتخابات.

جانب من جلسات الحوار الوطني في اليمن

أصدر أحكاما ابتدائية بحق جزء من المتهمين فيها

السعودية: القضاء يقول كلمته في قضية «خلية النخيل»

جدة - «وكالات»: أصدرت المحكمة الجزائية المتخصصة في محافظة جدة أحكاماً ابتدائية على المجموعة الأولى والثانية من خلية «النخيل»، البالغ عددهم 71 متهماً، حيث تمت إدانتهم بتهم مختلفة منها، ارتباطهم بادوار جرمية متنوعة في تهريب عدد من السجناء من سجون مختلفة داخل المملكة وتكوين خلية إرهابية تستهدف عدداً من العلماء والأمراء ورجال الدولة والأمن وشروعهم في تنفيذ ما خططوا له بحيازة الأسلحة والذخائر المتنوعة وإعداد العدد اللازمة لذلك مما نتج عنه مداهمة رجال الأمن لوكرهم بحي النخيل في مدينة الرياض عام 1427هـ وقيام عدد من أفراد الخلية بإطلاق النار بشكل مكثف على رجال الأمن أدى إلى مقتل أحد رجال الأمن وإصابة عدد من رجال الأمن ومقتل ستة من أفراد الخلية، وغير ذلك من تهم، علماً بأن الإدانات بحقهم جاءت متفاوتة.

وافتتحت الجلسة بحضور القضاة ناظري القضية والمدعى عليهم والمدعي العام، وقررت المحكمة رد دعوى المدعي العام ضد المدعى عليهم «10، 28، 29»، كما قررت سجن 33 متهماً مدداً متفاوتة من ستة أشهر إلى 30 سنة.